

لجنة الدفاع عن سجناء الرأي تدين التنكيل الممنهج عن كافة المحبوسين بالقضايا السياسية



الثلاثاء 18 يونيو 2024 04:45 م

لجنة الدفاع عن سجناء الرأي تدين التنكيل الممنهج عن كافة المحبوسين بالقضايا السياسية

قال المتحدث الإعلامي هيثم عواد، في بيان لجنة الدفاع عن سجناء الرأي اليوم إنها تدين في إطار سلسلة جديدة من الإجراءات التعسفية، تجاه المحامين ومحاكمتهم أثناء أداء عملهم المهني والقانوني، والتي امتدت من قبل زملاء كثر، واليوم توجه سهامها للزميل محمد ابوالديار المحامي المستشار القانوني لحملة المرشح الرئاسي احمد طنطاوي بعد فشل استئناف قرار تأييد حكم سجنه لمدة عام، في القضية المعروفة إعلامية بـ«التوكيلات الشعبية» و قضاء محكمة الاستئناف بهذا الحكم رغم طلبات الدفاع ورفض المحكمة لمناقشة محرر محضر التحريات العميد بالأمن الوطني.

وتابع المتحدث الإعلامي أنه بسؤال المتهمين بالقضية ومناقشتهم والتصريح باستخراج أوراق من الهيئة الوطنية للانتخابات بما قدمه الزميل بصفته محاميا ووكيلا عن حملة مرشح محتمل، ورفض سماع الشهود والتفاتها عن كافة طلبات هيئة الدفاع القانونية وأعضاء مجلس النقابة الذين حضروا لنصرة قضية المحاماة متمثلة في ابو الديار وتأكيدهم أن ما كان يقوم به الزميل محمد ابو الديار هو من قبيل أعمال المحاماة والتي نص القانون على حمايتها، وجزء لا يتجزأ من حصانته القانونية، والتي جاء حكم محكمة الاستئناف ملتفتا عنها ومهدرا لنصوص القانون.

وأكد المتحدث الإعلامي أن انتهاك حق الزميل في محاكمة عادلة ورفض المحكمة الاستجابة لطلبات الدفاع تلقى بظلالها حول مشروعية الحكم والعدالة، وتسييس الأمر على غير حقيقته ومخالفة نصوص القانون، وهو ما يمثل استمرار لجوء السلطات المصرية، بشكل أصبح روتينيا الي أساليب قمعية، مثل الحبس الاحتياطي المطول وتدوير المعارضين على ذمة القضايا والمحاكمات غير العادلة دون الاستناد إلى أدلة.

وتطالب لجنة الدفاع عن سجناء الرأي بوقف التنكيل الممنهج عن كافة المحامين، الذين يقومون باداء اعمالهم خاصة في قضايا الرأي والأفراج عن كافة المحبوسين على خلفية قضايا سياسية، واتهامات مضمونها تجريم المشاركة الفعالة في المجال السياسي وكذا المتهمين قيد الحبس الاحتياطي، على ذمة التحقيقات في قضايا أمن دولة متفرقة دون سند أو دليل.